

إصلاح نظام المالية المحلية كآلية للتنمية المحلية-تجارب دولية رائدة-
Reforming the local financial system as a mechanism for local development-
leading international experiences-

نعيمة سمينة

جامعة الشلف (الجزائر) ، البريد الإلكتروني: s.semina@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2020/04/15

تاريخ القبول: 2019/12/18

تاريخ الارسال: 2019/12/09

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأهم المصادر الحديثة للتمويل المحلي للتنمية المحلية وعرض تجارب دولية رائدة في هذا المجال. توصلت هذه الدراسة إلى أنه من الاتجاهات الهامة نجد التمويل المحلي اللامركزية المالية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المساءلة في إعداد الموازنات المحلية وتحسين الإدارة المالية. وباعتماد على دراسة نظام التمويل المحلي في البرازيل والهند وغانا ونظرا لنطاق وسرعة الإصلاحات أصبحت هذه الدول أحد أفضل النماذج لإصلاح المالية المحلية في البلدان النامية وحقت بهذا نموا كبيرا إذ أصبحت كأكبر الاقتصاديات في العالم.
الكلمات المفتاحية: التمويل المحلي؛ التنمية المحلية؛ تجارب دولية.

Abstract:

This study aimed to introduce the most important modern sources of local financing for local development and presenting leading international experiences in this field. This study found that there are many modern sources of local financing, which are financial decentralization, public-private partnerships, accountability in preparing local budgets and improving financial management. Based on the study of the domestic finance system in Brazil, India and Ghana and due to the scope and speed of reforms, these countries have become one of the best models for reforming domestic finance in developing countries, and thus they achieved significant growth, as they became the largest economies in the world.

Key words: local finance; local development; international experiences

مقدمة:

تلعب الحكومات المحلية حول العالم أدوارًا متزايدة في تقديم الخدمات العامة الأساسية وفي توفير البنية التحتية العامة اللازمة لتطوير الأعمال. وتتطور أدوار الحكومات المحلية في ظل تحديات متعددة في الساحة العالمية، بما في ذلك أزمات الموارد الطبيعية والبيئية، والتوسع الحضري المتزايد، وتراكم متطلبات البنية التحتية المترامية، والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومات المحلية.

من أجل الوفاء بولايتها بطريقة مسؤولة ماليًا، يجب أن يكون لدى الحكومات المحلية في البلدان - خاصة النامية- مصادر مهمة لإيرادات الضرائب الخاصة بها بالإضافة إلى الإيرادات غير الضريبية المحصلة من رسوم المستخدم... الخ. وتحتاج العائدات الخاصة إلى استكمالها بتحويلات حكومية لمعالجة الاختلافات في احتياجات الإنفاق والقدرة المالية في جميع أنحاء المدن، وكذلك للمدن لدعم تنفيذ برامج الحكومة المركزية.

تعد كفاية الإيرادات الخاصة هي المفتاح لتحسين قدرة المدن على تقديم السلع والخدمات الضرورية، وكذلك تحسين مساءلة المسؤولين المحليين أمام ناخبهم.

أدى النقص المنتظم في جميع مصادر الإيرادات التقليدية هذه إلى قيام الحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم بتجربة مصادر مبتكرة للتمويل، بدءًا من الأدوات للحصول على قيمة الأراضي المتزايدة المرتبطة ببناء البنية التحتية الرأسمالية والمشاركة في المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص في تعادل القوة الشرائية.

مشكلة الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الإصلاحات في النظام المالي في تعزيز التنمية المحلية؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو شرح اهم المصادر الحديثة للتمويل المحلي للتنمية المحلية وعرض تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

1. التمويل كأهم تحدي للتنمية المحلية والاتجاهات الحديثة لتحسينه

1.1 تحديات التمويل المحلي للتنمية المحلية:

على الرغم من أن العديد من الدول الصناعية لديها تاريخ طويل في اللامركزية، إلا أنها أحدث في الدول الأقل تقدمًا حيث وفي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اجتاحت موجة من الإصلاحات اللامركزية

العالم - خاصة الدول النامية -؛ إذ شرعت مجموعة واسعة من الحكومات في عمليات إصلاح اللامركزية الرامية إلى نقل المسؤوليات والموارد والسلطة من مستويات أعلى إلى مستويات أدنى من الحكومة. حيث نفذ أكثر من 75 بلدا سياسات اللامركزية كوسيلة لضمان تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة ومعالجة قضايا الفقر (United Nations, 2009, page 10).

وتتبع كل دولة مسارها الخاص المتعلق بالموروثات التاريخية، والسمات الجغرافية، والعوامل السياسية، والظروف الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية السائدة، وقد حدثت اللامركزية في الأنظمة الأحادية وكذلك في الأنظمة الفيدرالية وشبه الاتحادية، وقد تفاوتت العوامل التي أدت إلى اللامركزية من منطقة إلى أخرى.

ففي أمريكا اللاتينية، كان الدافع الرئيسي نحو اللامركزية هو الحاجة إلى تحويل الأنظمة السياسية من ديكتاتوريات عسكرية إلى أنظمة ديمقراطية، أما في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا، كانت اللامركزية جزءا من عملية التحول السياسي والاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وفي إفريقيا، تم تعزيز اللامركزية بشكل عام من الخارج ومرتبطة بضرورة التكيف الهيكلي مع الديمقراطية والحكم الرشيد في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

تعطي النظرية التقليدية فوائد مهمة محتملة لإصلاحات اللامركزية إذا قد يؤدي نقل المسؤوليات إلى تعزيز جودة وكفاءة تقديم الخدمات من خلال تحسين الإدارة وتخصيص الموارد (European Union, 2016, pages 05-06).

لكن تطبيقها ظهرت تحديات كبيرة وأهم هذه التحديات: إيرادات لا تكفي لتلبية احتياجات الإنفاق إذ وعلى مدى العقدين الماضيين، واجهت الديمقراطيات المحلية عددا من القضايا والتحديات التي وضعت ضغوطا على قدرتها على تحقيق الهدف وهو تنمية محلية ذات جودة عالية.

وأهم هذه التحديات هو إبقاء المدن قابلة للتطبيق اقتصاديا من خلال توفير مستوى عالٍ من الخدمات، في الوقت نفسه الحفاظ على انخفاض الضرائب بشكل ملائم، وبالتالي يعتبر التمويل المتاح للهيئات المحلية عاملاً هاماً في تحديد كمية ونوعية الخدمات التي سيتمكنون من توفيرها. فعندما تكون الإيرادات محليا محدودة، فإن نفقات الهيئات المحلية تعاني .

ويلاحظ على مدى السنوات العشرين الماضية، تزايد عدد البلدان التي رفعت من مسؤوليات الحكومات المحلية، لكنها لم تقرر تلك المسؤوليات بالإيرادات على المستوى المحلي، "القليل من البلدان تسمح للحكومات المحلية بفرض ضرائب قادرة على توفير عائدات كافية لمواجهة توسع الاحتياجات المحلية".

باختصار، لم تواكب الإيرادات على مستوى المجالس المحلية متطلبات الإنفاق المتزايدة، وبالتالي تواجه الحكومات المحلية في البلدان خاصة الأقل نمواً تحديات أكبر عندما يتعلق الأمر بزيادة الإيرادات وذلك نتيجة أنه:

- غالباً ما تكون قاعدة الإيرادات الحكومية المحلية ضعيفة، خاصة عند مقارنتها بإيرادات الحكومة المركزية.
- لدى الحكومات المحلية القليل من إيرادات المصادر الخاصة، وتفترق إلى الحوافز لتوليد إيراداتها الخاصة، ولا يستخدمون إمكانات الإيرادات الحالية من هذه المصادر على سبيل المثال، من الصعب إدارة الضرائب على الممتلكات وجمعها في الغالب.
- لا يكون لديهم في الغالب سوى سيطرة ضئيلة أو معدومة على معدلات الضرائب التي يمكنهم فرضها.
- عمليات التحويلات الحكومية المركزية ليست مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها، وغالباً ما يكون تصميم التحويلات غير شفاف.

لا يسمح لمعظم البلديات في البلدان النامية بالافتراض أو تقييد افتراضها من قبل المستويات العليا في الحكومة (European Union, 2016, pages 10–13).

2.1 الاتجاهات الحديثة للتمويل المحلي للتنمية في دول العالم:

1.2.1 اللامركزية المالية: من الاتجاهات الهامة في التمويل المحلي هي اللامركزية المالية التي تعني نقل المسؤولية المالية من الحكومات المركزية إلى الحكومات المحلية مما يجبر هذه الأخيرة على تقديم وتمويل عدد متزايد من الخدمات، كما تشير اللامركزية المالية إلى التنازل الرسمي لمهام الإنفاق والإيرادات (التحويلات الحكومية الدولية وموارد الضرائب الخاصة وغير الضريبية) إلى الحكومات المحلية (أنظر الملحق رقم 01).

جدول رقم 01: أدوات التمويل المختلفة لمختلف الخدمات

الخاص	العام	إعادة توزيع الثروة	الآثار غير المباشر
المياه	الشرطة	المساعدة الاجتماعية	الطرق
الصرف الصحي	الإطفاء	السكن الاجتماعي	الثقافة
القمامة	الحضائر		اجتماعي
العبور	الإنارة		المساعدون
رسوم الاستخدام	ضريبة الأملاك	ضريبة الدخل	التحويلات الحكومية

Source: (United Nations, 2009, page 18)

وبالتالي تتمحور اللامركزية المالية حول الجوانب المتعلقة بالموازنات وإدارة المالية المحلية حيث ينبغي أن تمتلك الحكومات المحلية القدرات اللازمة لإعداد السياسات وتخطيط وإدارة مسؤولياتها. كما ينبغي أن يتوفر لديها قدر كاف من المخصصات المحلية لتتمكن من القيام بمهامها التنفيذية على نحو فعال (مجلس النواب، دون سنة، صفحة 3).

الهدف من تطبيق اللامركزية المالية هو توفير الخدمات بطريقة أكثر كفاءة وفعالية ولكن غالباً ما تكون السلطة الضريبية ليست جزءاً من عملية اللامركزية، في المقابل يقول الباحث في شؤون التنمية المحلية خورخي مارتنيز فاسكيس "Jorge Martinez-Vazques" ان أكثر أشكال الاستقلال المحلي المرغوبة على المستوى دون الوطني هو السماح للحكومات المحلية بتحديد معدلات الضرائب " (United Nations, 2015, page 32).

في الآونة الأخيرة، أصبحت العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أكثر اهتماماً بالضرائب على الأراضي والممتلكات، الصين على سبيل المثال، فرضت الضرائب على الأراضي والممتلكات في المناطق الحضرية التي تنمو بسرعة، حيث تعتبر ضريبة الأملاك أداة مهمة لزيادة الإيرادات على المستوى المحلي. كما تتجه بعض البلدان إلى فرض ضرائب على قيمة الأراضي لدفع تكاليف البنية التحتية

وبالتالي فإن ضرائب الأراضي والممتلكات لها دور في توفير الإيرادات والدور في التأثير على استخدام الأراضي (United Nations, OpCit, page 14–15).

2.2.1 الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

في العديد من البلدان، تحولت الحكومات المحلية إلى القطاع الخاص لتقديم خدمات القطاع العام وتمويلها من خلال شراكات واضحة بين القطاعين العام والخاص. ويتمثل الأساس المنطقي لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة المحلية في تحسين كفاءة وفعالية التنفيذ.

كما تتوجه الحكومات المحلية إلى القطاع الخاص، في بعض الحالات، لأنه لا يُسمح لها بالاقتراض أو لا ترغب في الاقتراض، وقد كان الدور المميز للقطاع الخاص أكثر وضوحاً في مجالات مثل النقل وإمدادات المياه وإدارة النفايات الصلبة... الخ، وتتمثل الميزة الأساسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في أنها تعفي الحكومات المحلية من المسؤولية المالية عن التكاليف الرأسمالية الأولية وتسمح لها ببناء المرافق دون تكبد ديون.

أدى تشغيل المنشآت والبرامج من قبل المشغلين الخاصين إلى تخفيض نفقات التشغيل للحكومات المحلية، ويمكن من جمع إيرادات إضافية. علاوة على ذلك، تسمح هذه الشراكة للقطاع العام بالاستفادة من خبرات القطاع الخاص.

3.2.1 المساءلة في إعداد الموازنات المحلية:

أدى تعميق الديمقراطية المحلية إلى زيادة المطالب بالمساءلة والشفافية على المستوى المحلي، وفي بعض الحالات، تعني زيادة المساءلة أن الحكومات المحلية تبذل جهود لإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات الهامة بشأن كيفية زيادة الإيرادات وكيفية إنفاق الأموال. وكانت أول موازنة تشاركية في عام 1989 في بلدية بورتو أليغري البرازيلية وانتشرت إلى بلديات أخرى في البرازيل وحول العالم. إن تمكين المواطنين في قرارات الميزانية يضمن أن يتم تمثيل السكان في عملية صنع القرار وأن يتم محاسبة مسؤولي الحكومات المحلية على قرارات الميزانية (سواء في السنة السابقة أو في العام القادم). كما أنه يزيد الشفافية في عملية الميزانية.

4.2.1 تحسين الإدارة المالية:

وزادت المشاركة المتزايدة من جانب المواطنين، إلى جانب الموارد المحدودة على المستوى المحلي الضغوط على الحكومات المحلية من أجل تحسين الإدارة المالية، تم خلق التوازن بين النفقات والإيرادات على المستوى المحلي يجعل من الأهمية بمكان أن تنفق المدن الموارد التي تمتلكها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية.

وقد وضعت العديد من الدول لتحسين الإدارة المالية للحكومات المحلية، وقد أدى إدخال تقنيات جديدة للإبلاغ المالي إلى تحسين أساليب المحاسبة وعمليات الميزانية. ومن الأمثلة على ذلك استخدام الميزانية القائمة على الأداء لتقييم كيفية استخدام الموارد بشكل جيد ومدى وصول الحكومات المحلية لأهدافها. ومن مؤشرات الأداء على سبيل المثال مدى رضا المواطنين (United Nations, OpCit, page 14).

2. نماذج دولية رائدة في إصلاح نظام التمويل المحلي

أدرجت العديد من الدول مجموعة كبيرة من الإصلاحات المختلفة نظام التمويل المحلي بهدف تمويل التنمية المحلية ذات جودة أو على الأقل مرضية وفي هذا المحور سنتطرق لمجموعة من الدول التي حققت تحسنا كبيرا في التنمية المحلية

1.2 تجربة البرازيل تفعيل التمويل المحلي للتنمية المحلية:

1.1.2 اصلاح الإطار القانوني للتمويل المحلي في البرازيل:

ينص دستور البرازيل 1988 المادة 23 تنص على مجموعة من الصلاحيات المشتركة كالصحة العامة والثقافة والبيئة والإنتاج الزراعي والسلامة المرورية. في حين نصت المادة 30 على صلاحيات المقاطعات، وتضم إصدار التشريعات وتنظيم المناطق والخدمات العامة، والتعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي، وتعزيز النظام الإقليمي وحماية التراث الثقافي والتاريخي المحلي. المادة 144 نصت على حق

للإدارات المحلية أو المقاطعات تنظيم حرس مقاطعة لحماية الممتلكات والخدمات والمرافق. بينما ترتيبات التمويل حسب المادة 145 يحق للمقاطعات فرض ضرائب ورسوم وتقديرات ضريبية للأشغال العامة. المادة 158 تخصص الضرائب التالية للمقاطعات (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2015، صفحة 15-16):

- ✓ ضريبة فيدرالية على الدخل والأرباح من أي نوع.
- ✓ 50 بالمائة من الضريبة الفيدرالية على العقارات الريفية ضمن المقاطعة.
- ✓ 50 بالمائة من ضريبة الولاية على ملكية السيارات ضمن أراضي المقاطعة.
- ✓ 25 بالمائة من ضرائب الولاية على حرية حركة السلع والخدمات والنقل من المقاطعة.

2.1.2 قانون المسؤولية المالية في البرازيل:

يحكم قانون المسؤولية المالية الصادر في ماي 2000 نفقات ودين البلديات. يشتمل القانون على قيود واضحة في الميزانية البلدية: منها فرض حدود على مقدار ما يمكن للبلدية الاقتراض والقيود على نفقات معينة، على سبيل المثال، لا يمكن أن تكون خدمة الديون أعلى من 25 في المائة من الإيرادات الحالية، ولا يمكن أن تقل نفقات الموظفين عن 60 في المائة من صافي الإيرادات الجارية، ولا يمكن أن يتجاوز إجمالي رصيد الدين إلى صافي الإيرادات 100 في المائة. إذا لم تحترم البلدية حدود الإنفاق، فلا يجوز لها إبرام عقود أو إجراء عمليات ائتمان، بالإضافة إلى ذلك، تنتج البلديات تقارير ربع سنوية إلى الحكومة المركزية، لا يُسمح لرؤساء البلديات بتحمل أي نفقات جديدة قبل ستة أشهر من انتهاء ولايتهم (Lance, 2014, page 248).

3.1.2 الموازنة التشاركية في بورتو أليغري " Porto Alegre " كأول تجربة في العالم :

- ✓ كانت بورتو أليغري أول مدينة تشارك في الميزانية التشاركية، التي أدخلت هذه الممارسة في عام 1989، وتم تقديم الموازنة التشاركية، جزئياً، كوسيلة لمعالجة أوجه عدم المساواة الحادة في الخدمات (خاصة المياه والصرف الصحي) ونوعية الحياة في المدينة.
- ✓ الموازنة التشاركية تمنح السكان بعض السيطرة على التخصيص السنوي للنفقات الرأسمالية. يمكن للمقيمين اتخاذ قرار بشأن الأمور المحلية، مثل موقع التحسينات في الشوارع أو المنتزه، بالإضافة إلى قضايا على مستوى المدينة مثل برامج مساعدة السكان المشردين.
- ✓ تم إنشاء منتديات منتظمة لصنع القرار للممثلين المنتخبين على عدد من المستويات: ستة عشر منتدى إقليمي يجمع الناس من أنحاء مختلفة من المدينة؛ تجمع خمسة منتديات مواضيعية (مثل الصحة والتعليم والإسكان والصرف الصحي) أشخاصاً من جميع أنحاء المدينة؛ ويضم مجلس الموازنة البلدية ممثلين عن المنتديات الإقليمية.

✓ تغطي هذه العملية جميع النفقات الرأسمالية التي تتراوح بين 5 إلى 15 في المائة من إجمالي ميزانية البلديات البرازيلية. في بورتو أليغري، يبلغ عدد المشاركين في عملية وضع الميزانية الآن أكثر من 14000 شخص في السنة (Catherine, 2014, page 402).

✓ لقد أثبت البروتوكول الاختياري أنه أداة أكثر مرونة وتنوعا مما كان متوقعا، لقد أتاح للفقراء والمهمشين فرصة غير مسبقة للمشاركة في الحكم المحلي دون استباق الصلاحيات القانونية للممثلين المنتخبين أو السلطة التنفيذية لموظفي البلدية.

✓ يشهد المسؤولون وقادة المجتمع على تأثير البروتوكول الاختياري في تعزيز فهم أفضل لدور ومهام الحكومة المحلية، وهو شرط مسبق للحوار البناء والتعاون والشراكة.

✓ وقد ساعد البروتوكول الاختياري "أي اتفاق الشراكة" في إحداث تغيير في العلاقات بين المواطنين وبلديتهم، حيث طور كل جانب فهماً أفضل لاحتياجات الطرف الآخر وقيوده وأدواره ومسؤولياته.

✓ عززت فرصة المشاركة في القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال العامة للمشاريع تحولاً في الثقافة السياسية المحلية من تكتيكات المواجهة والمساومة السياسية الفاسدة إلى النقاش البناء والمشاركة المدنية في الحكم المحلي (Rama Krishnan, 2014, page 103).

4.1.2 الامتيازات الحضرية "PPP" في البرازيل:

في ساو باولو بالبرازيل، يتم تطوير شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص -تسمى "الامتيازات الحضرية" - حيث سيتم تحويل الأجزاء الفقيرة من المدينة إلى تشغيل خاص في مقابل تنفيذ خطة البنية التحتية. سوف يسترد أصحاب الامتياز استثماراتهم ويحصلون على ربح من إعادة تطوير الممتلكات المصادرة خلال فترة التنازل. من المتصور أن يتلقى مالكو العقارات تعويضاً وفقاً لمعايير محددة مسبقاً، بينما قد يتم نقل المستأجرين المقيمين إلى مساكن منخفضة الدخل أو الحصول على منحة إيجار (Maria Emilia, 2014, page 373).

2.2 تجربة غانا:

1.2.2 الإصلاح القانوني لنظام التمويل المحلي في غانا:

ينص دستور عام 1992 المعدل عام 1996 المادة 241 مجلس المقاطعة هو السلطة السياسية الأعلى، ويتمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية وتداولية.

المادة 245 نصت أن مهام مجالس المقاطعات تتمثل في صياغة وتنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات لتعبئة الموارد لتنمية المقاطعة / فرض وجباية الضرائب والتعريفات والعوائد والرسوم.

بينما ترتيبات التمويل حسب المادة 250 يحدد راتب الرئيس التنفيذي للمقاطعة من قبل البرلمان. ويصرف من الصندوق الموحد. تحدد رواتب أعضاء الرئاسة والأعضاء الآخرين من قبل مجلس المقاطعة، وتدفع من موارد المجلس الذاتية.

- ✓ حسب المادة 252 يحدث البرلمان صندوق يُعرف باسم "الصندوق المشترك لمجالس المقاطعات".
- ✓ يُخصص 5 بالمائة من إيرادات غانا الإجمالية، على الأقل، لمجالس المقاطعات من أجل التنمية.
- ✓ يُقرر توزيع الصندوق المشترك عبر صيغة يقررها البرلمان.
- ✓ يضمن المدير الإداري للصندوق المشترك لمجالس المقاطعات إدارة عادلة وفعالة للصندوق.
- ✓ يمكن للدولة والهيئات العامة تقديم منح مساعدة لمجالس المقاطعات (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، المرجع السابق، صفحة 15-16).

2.2.2 تحسين ضريبة الممتلكات في غانا:

في غانا دعم البنك الدولي إصلاح ضريبة الأملاك من خلال كل من مشاريع إدارة المناطق الحضرية والأراضي، مثل مشروع تطوير الحكم المحلي؛ المشروع الحضري الثاني (مدن المجلس الأعلى للتعليم)؛ المشروع الحضري الخامس ومشروع إدارة الأراضي الثانية. لقد بنى دعم المشروع قدرات المجالس المحلية للتغلب على القيود المفروضة على تحصيل ضرائب الممتلكات، وأبرزها النظام المزدوج لتسليم الأراضي الذي خلق نظاماً معقداً لحقوق الملكية.

كما أن تعبئة الإيرادات من الضرائب العقارية كانت مقيدة بالمحاولات الفاشلة لإنشاء سجلات رسمية دقيقة للأراضي وقاعدة محدودة لملاك الأراضي الذين يحملون سندات ملكية رسمية. على سبيل المثال، قام المشروع الحضري الثاني بتحسين أنظمة التسجيل من خلال ربط نظام محدث للعناوين في الشوارع بساحات الأراضي وتنسيق الإطار التشريعي لإدارة الأراضي مع القانون العرفي بشأن ملكية الأراضي.

أدى الإصلاح إلى زيادة القدرة على توليد الإيرادات في خمس مدن، تراوحت النسبة المئوية للزيادة في إيرادات ضريبة الأملاك التي جمعتها الجمعيات الخمس من 1988 إلى 1997 بالقيمة الاسمية من 2.71 في المائة في أكرا إلى 62 في المائة في تامالي، وأتاحت مبادرات معالجة الشوارع إمكانية تحديد وتجميع سجل للأفراد والشركات الخاضعة للضريبة.

ما زال يجري تطبيقه في المدن الثانوية، وقد مكّن نظام تسجيل الشوارع في أكرا وتامالي المجالس المحلية من تحديد قاعدتها الضريبية بدقة، وهو يتيح فرصاً لزيادة أداء الإيرادات في كل من البلديات الأولية والثانوية في غانا.

لقد جعل الإطار القانوني الجديد الضرائب أداة فعالة لإدارة الأراضي من خلال توحيد معايير ملكية الأرض وخلق أساس لتقييم الأراضي (Maria Emilia Freire, OpCit, page 207).

3.2 تجربة الهند:

1.3.2 التخطيط التشاركي " PPC " في ولاية كيرالا في الهند:

في عام 1996، شرعت ولاية كيرالا الهندية في تجربة رائعة في التخطيط والميزانية المحليين المعروفين باسم "حملة الخطة الشعبية للخطة التاسعة" PPC " كان الهدف من هو تحويل 35 في المائة من ميزانية الدولة للتنمية من البيروقراطية المركزية إلى المجتمعات المحلية، حيث يمكن للسكان المحليين تحديد وتنفيذ أولوياتهم الخاصة.

تطورت " PPC " من سلسلة من تجارب التخطيط على المستوى المحلي بقيادة أحزاب يسار الوسط في الولاية، بقيادة الحزب الشيوعي (الماركسي)، والتي جربت مع أشكال مختلفة من تعبئة المجتمع. تم الكشف عن "PPC" كسلسلة من التجمعات والندوات وفرق العمل واجتماعات المجالس المحلية ولجان التنفيذ والمراقبة وما شابه ذلك. عقدت الاجتماعات في أدنى مستوى من هيكل الحكومة المحلية، والمعروفة باسم "غرا سبها"، في المناطق الريفية والتزام الجناح في المناطق الحضرية.

هذه الاجتماعات، التي ييسرها في كثير من الأحيان أشخاص خبراء من منظمة غير حكومية شعبية، وناقشوا أولويات احتياجات التنمية المختلفة للمجتمع وعرضوها على مجلس الحكم المحلي، الذي دمجها في "تقرير التنمية". وبناءً على أولويات التنمية هذه، أعد مجلس الحكم المحلي الخطة والميزانية السنوية وقدم لهم للمواطنين. ثم أرسلت الخطط إلى لجنة تخطيط المقاطعة، التي فحصتها للتغلب على التناقضات، وسد الثغرات، وبالتالي تمكين الخطط المحلية لتكون أكثر شمولاً.

لقد حسنت "قدرة شرائية" بشكل كبير من تقديم الخدمات العامة، وحققت مزيداً من الطائفة والمساواة العرقية، وسهلت زيادة دخول المرأة في الحياة العامة، وتعزيز الممارسة الديمقراطية. جلبت PPC مثل هذا النموذج الجديد الراديكالي لإشراك المواطنين في تنمية المجتمع وصنع القرار، حتى أن تغيير الحكومة في عام 2001 لم يتمكن من قلب النموذج (Rama Krishnan, OpCit, page 102).

الخاتمة:

حقيقة ظهر إصلاح النظام المالي للحكومات المحلية بوضوح كقضية إنمائية رئيسية في تسعينات القرن الماضي خاصة في الدول النامية، في الوقت الذي خفضت فيه الحكومات المركزية في البلدان النامية نمو ميزانيتها استجابة للتحديات. تحاول الكثير من الدول الاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة للسلطات المحلية للمساعدة في تلبية طلبات الخدمة المتزايدة.

بالاعتماد على دراسة نظام التمويل المحلي في البرازيل والهند وغانا ونظرا لنطاق وسرعة الإصلاحات أصبحت هذه الدول أحد أفضل النماذج لإصلاح المالية المحلية في البلدان النامية وحققت بهذا نموا كبيرا إذ أصبحت كأكبر الاقتصاديات في العالم.

المراجع:

1. مجلس النواب، اللامركزية المالية في الاردن تعزيز دور المحافظات في تحسين الخدمات العامة، المملكة الاردنية،

2. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الديمقراطية المحلية، جويلية 2015.

3. Catherine Farvacque, Vitkovic and Anne Sinet, Performance and Paving a Path for Reforms "Municipal Financial , Rama Krishnan Venkateswaran",Editors :Catherine Farvacque-Vitkovic and Mihaly Kopanyi (Washington, International Bank for Reconstruction and Development,2014)
4. European Union, General for International Cooperation and Development European Commission, Supporting decentralisation, local governance and local development through a territorial approach,November 2016)
5. Lance Morrell and Mihaly Kopanyi, Managing Local Expenditures," Municipal Financial , Rama Krishnan Venkateswaran",Editors :Catherine Farvacque-Vitkovic and Mihaly Kopanyi (Washington, International Bank for Reconstruction and Development,2014)
6. Maria Emilia Freire, Managing external resources, Municipal Financial , Rama Krishnan Venkateswaran",Editors :Catherine Farvacque-Vitkovic and Mihaly Kopanyi (Washington, International Bank for Reconstruction and Development,2014)
7. Rama Krishnan Venkateswaran",Editors :Catherine Farvacque-Vitkovic and Mihaly Kopanyi (Washington, International Bank for Reconstruction and Development,2014)
8. United Nations, United Nations Human Settlements Programme "UN-HABITAT", The Challenge of Local Government Financing in Developing Countries (Barcelona :UN-HABITAT,2015)
9. United Nations, United Nations Human Settlements Programme, Guide to Municipal Finance, (Nairobi :UN-HABITAT, 2009)

قائمة الملاحق:

نسبة نفقات الحكومة المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن من إجمالي الإنفاق الحكومي لعام
:2008

الدولة	نفقات الحكومة المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نفقات الحكومة المحلية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي
بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
Australia	2.4	6.7
Austria	7.9	15.9
Canada	7.3	18.5
czech republic	11.9	27
Denmark	32.9	62
Finland	19.7	39.3
France	11	20.4
Germany	7.3	15.6
Hungary	12.8	25.7
Iceland	13.2	30
Ireland	6.7	19.8
Italy	15.4	32
Luxembourg	5.4	12.5
new Zealand	4.1	10.8
Norway	13.1	30.7
Poland	13.2	30.4
Slovak republic	6.8	18.2
Spain	5.9	15.5
Switzerland	9.9	25.9
أوروبا الوسطى والشرقية		
Belarus	n.a.	n.a.
Bulgaria	5.9	15
Croatia	n.a.	n.a.
Georgia	6.3	28
Kazakhstan	10.6	40.4
Kyrgyz republic	n.a.	n.a.
Latvia	9.5	26.3
Lithuania	8.3	24.2
Moldova	n.a.	n.a.
Romania	7.1	21
russian Federation	6.3	19.8
Slovenia	9	19
Ukraine	12.6	37.8
آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية		
china, pr	13.7	74.6
Kenya	0.06	1.3
Mauritius	n.a.	n.a.
South Africa	5.1	16.9
Uganda	n.a.	n.a.
Bolivia	11.3	26.6